هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

CX/EXEC 24/86/3

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة السادسة والثمانون

المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة
روما، إيطاليا*

1–5 يوليو/تموز 2024

استعراض العناصر الرئيسية لنموذج عمل الدستور الغذائي في المستقبل

تم نشر هذه الوثيقة في الأصل كملحق ثاني للوثيقة (CX/EXEC 23/85/3) بمناسبة انعقاد الجلسة الخامسة والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي. وتماشيا مع الاستنتاج الخاص بالجلسة الخامسة والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي بأن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت للنظر في هذه الوثيقة، فقد تم إدراجها في جدول أعمال الجلسة السادسة والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي.

* بحضور الأعضاء: ستُعقد المناقشات من 1 إلى 3 يوليو/تموز 2024، من الساعة 10:00 إلى الساعة 13:00، ومن الساعة 14:30 إلى الساعة 17:30؛ اعتماد التقرير يوم 5 يوليو/تموز 2024 من الساعة 11:00 إلى الساعة 14:00.

نموذج لعمل هيئة الدستور الغذائي في المستقبل†

I. معلومات أساسية

1. لقد كان لجائحة كوفيد-19 وقع كبير على سير عمل الدستور الغذائي حيث إنها أثرت على انعقاد الاجتماعات المقررة التي وجب تأجيلها لفترة طويلة من الزمن ومن ثم عقدها بطرق غير تقليدية. وبالرغم من صعوبته، أتاح هذا الوضع فرصة أمام الدستور الغذائي لإجراء إعادة تقييم استراتيجي لهياكل الاجتماعات وعملياتها على ضوء التطورات التكنولوجية الكبيرة، ولاسيما في مجال العمل عن بُعد وعقد المؤتمرات بواسطة الوسائل السمعية/ الفيديوية.
2. واستجابةً للاختلالات التي سببتها الجائحة، اتفقت اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي (اللجنة التنفيذية) في دورتها التاسعة والسبعين على تشكيل لجنة فرعية للعمل بسرعة والنظر بشكل تعاوني في تأثير الجائحة على إدارة عمل الدستور الغذائي ولتحديد النُهج التي قد توصي اللجنة التنفيذية الهيئة باعتمادها للحرص على أن يكون الدستور الغذائي في موقع جيد يخوّله التعامل مع أحداث مشابهة في المستقبل بالنظر إلى العناصر المعروضة في الوثيقة المعنونة "*الدستور الغذائي والجائحة – التحديات الاستراتيجية والفرص*"[(i)].
3. ونظرت اللجنة التنفيذية في دورتها الثمانين[(ii)] في التقرير المتعلّق بالدستور الغذائي والجائحة الذي أعدّته اللجنة الفرعية التابعة لها.[(iii)] وعند القيام بذلك، أكّدت اللجنة التنفيذية دعمها لمحتوى التقرير وأعربت عن تقديرها للنُهج المتبعة في الدستور الغذائي من أجل مواجهة التحديات التي طرحتها الجائحة، مع الإشارة إلى أن الاجتماعات الافتراضية والمشاركة فيها كانت ضرورية لنجاح الدستور الغذائي في عام 2021. وقدمت اللجنة التنفيذية في دورتها الثمانين عدداً من التوصيات بهدف ضمان استمرار عمل الدستور الغذائي بشكل عملي وملتزم في عام 2021 بالرغم من الجائحة.
4. وأقرّت الدورة الحادية والثمانون[(iv)] للجنة التنفيذية، في إطار اعتباراتها لاستجابة الدستور الغذائي لجائحة كوفيد-19،[(v)] بالفرص والتحديات التي طرحتها الأزمة العالمية. وبالنظر إلى كل من التجارب الحديثة والسابقة والسياق الغذائي العالمي الأوسع نطاقاً، وافقت اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والثمانين على قيادة عملية وضع خطة عمل بشأن مستقبل الدستور الغذائي لكي تنظر فيها هيئة الدستور الغذائي خلال الذكرى الستين لتأسيسها في عام 2023.[(vi)]
5. واستعرضت اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين[(vii)] القضايا المتعلّقة بمستقبل الدستور الغذائي بالاستناد إلى وثيقة عمل بشأن الأفكار الأوّلية المتعلّقة بنموذجٍ لعمل الدستور الغذائي في المستقبل[(viii)] وتقرير اللجنة الفرعية بشأن الدستور الغذائي والجائحة المعروض على الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية[(ix)]، وأقرّت بأهمية هذا العمل ودعمت تشكيل لجنة فرعية تابعة للجنة التنفيذية من أجل التعاون مع أمانة الدستور الغذائي لإعداد تقرير يتضمن خطة عمل بشأن مستقبل الدستور الغذائي وعرضه على اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثمانين.
6. **ونظرت اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثمانين في مسودة خطة العمل بشأن مستقبل الدستور الغذائي، واتفقت على اتخاذ القسم 2 من مسودة خطة العمل المنقحة – مواصفات الدستور الغذائي المستقبلية – السياق والمحركات – مساهمة في عملية التخطيط الاستراتيجي المقبلة مع المساهمات الواردة من الأعضاء. والتُمست أيضاً تعليقات بصفة رسمية وغير رسمية على القسم 3 بشأن نموذج عمل هيئة الدستور الغذائي في المستقبل الذي يجري تحديثه أدناه تبعاً لها.**

† ترد التغييرات المقترح إدخالها على النسخة المنشورة بوصفها المرفق الثاني الوارد في الوثيقة REP23/EXEC1 بالخط العريض مع التسطير (في حالات الإضافة) أو الشطب (في حالات الحذف).

7. ولقد أثبت الدستور الغذائي منذ تأسيسه قبل 60 عاماً، أنه قادر على التكيّف مع التطوّرات في مجال تكنولوجيا إنتاج الأغذية وسلامة الأغذية، وأثبتت ولايته أنها ملائمة للغرض المنشود منها من أجل معالجة القضايا التي نشأت عن هذه التغيّرات. وأتاحت الاختلالات في ممارسات العمل المعتادة والتي سببتها جائحة كوفيد-19، فرصةً لإعادة النظر في الطريقة التي يعمل بموجبها الدستور الغذائي. ويعتبر النظر بعناية في البيئة التي يعمل فيها الدستور الغذائي في الوقت الراهن وتحليل الجدوى والتأثير على عمل الدستور الغذائي، ملائمين ومناسبين من حيث التوقيت. وإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيف يمكن للدستور الغذائي أن يدعم الأهداف العالمية الأوسع نطاقاً المتعلّقة بالاستدامة في سياق تغيّر المناخ، والتغيّرات في النظم الغذائية، والتحديات البيئية. ومن المهم التشجيع على تكوين فهم مشترك لدور الدستور الغذائي في مواجهة هذه التحديات بشكل متسق مع ولايته المنصوص عليها في المادة 1 من النظام الأساسي لهيئة الدستور الغذائي.[x]

II. نموذج لعمل الدستور الغذائي في المستقبل

8. أتاح اختلال إمكانية عقد الاجتماعات بالحضور الشخصي في السنوات الأخيرة، بالرغم من أنه كان مربكاً في بداية الأمر، فرصة أمام الدستور الغذائي لإجراء دراسة استراتيجية للطريقة التي يمكن فيها عقد الاجتماعات على خلفية التطوّر السريع للقدرات التكنولوجية وتزايد إمكانية الوصول إليها، ولاسيما في ما يتعلّق بالعمل عن بُعد وعقد المؤتمرات بواسطة الوسائل السمعية/ الفيديوية. ونتيجة لذلك، شهد عام 2021 بروز دستور غذائي افتراضي بكل ما للكلمة من معنى، مع عقد ستة عشر جلسة افتراضية للدستور الغذائي أسفرت عن نتائج جيدة.

9. ويؤثر التطوّر المستمر للتكنولوجيا على الأساليب التي يمكن استخدامها لجمع الناس معاً من أجل وضع نصوص الدستور الغذائي وتحسين إمكانية الوصول إليها مع الأدوات الكفيلة بتحسين فهمها وتطبيقها. وعلى سبيل المثال، تسمح هذه التطوّرات التي ستستمر من دون شك، للدستور الغذائي بالقيام بما يلي:

- الوصول إلى مجموعة من التكنولوجيات والأدوات والنُهج لدعم تحضير الاجتماعات وعقدها؛
- إحراز تقدم فعال في العمل في ظل انعدام الاجتماعات بحضور الأشخاص؛
- تطبيق نماذج عمل مختلطة بين عناصر الاجتماعات بحضور الأشخاص والافتراضية، بما في ذلك الأحداث الافتراضية قبل الدورات، والمشاركة عن بُعد في الاجتماعات بحضور الأشخاص، والندوات الإلكترونية الإعلامية، ومجموعات العمل الافتراضية، واعتماد التقارير بالوسائل الافتراضية، وغير ذلك؛
- بث غالبية اجتماعات الدستور الغذائي على شبكة الإنترنت (مباشرة أو عند الطلب)، الأمر الذي سمح بزيادة إمكانية مشاهدة هذه الاجتماعات؛
- تحسين إمكانية الوصول إلى نصوص الدستور الغذائي؛
- تحسين تتبع استخدام نصوص الدستور الغذائي من خلال استخدام معرّفات الكيانات الرقمية؛
- تسهيل تبادل المواد المصاحبة، مثل الأدوات لدعم تنفيذ الخطوط التوجيهية المنقحة للدستور الغذائي جنباً إلى جنب مع نصوص الدستور الأخرى وذلك مع إبقائها منفصلة عن بعضها البعض.

10. ولكن ليس هناك نمط واحد يناسب الجميع، وسيكون الاتسام بالمرونة مهمًا للمحافظة على القدرة على الصمود. ومن المهم أيضًا ضمان أن يعكس دليل إجراءات الدستور الغذائي المجموعة الكاملة من أساليب الاجتماع الخاصة بجلسات الدستور الغذائي، وأن يتمكن الأعضاء والمراقبون من الاعتماد على توجيهات واضحة وتضمن الاتساق عند اتباع نُهج مختلفة.

III. نموذج عمل جديد لمرحلة جديدة

11. ينبغي لأي نموذج يتم اعتماده لعمل الدستور الغذائي أن يشمل مبادئ الحوكمة الرفيعة المستوى التي تضمن احترام القيم الأساسية للدستور الغذائي المتمثلة في الشمول، والتعاون، وبناء التوافق في الآراء، والشفافية. وعند تقييم مدى تحقيق القيم الأساسية، من المهم مراعاة: تطبيق النظام الأساسي والقواعد والمبادئ المنصوص عليها في دليل الإجراءات؛ وإطار يرسّخ المرونة في صنع القرارات؛ والقاعدة العلمية التي تقوم عليها مواصفات الدستور الغذائي؛ واعتماد التكنولوجيات الجديدة في الفضاء الرقمي.

12. واستناداً إلى المشاورات التي أجريت، برزت ثلاثة مجالات مترابطة إلى حد كبير كمجالات رئيسية في أي نموذج لعمل الدستور الغذائي، وهي:

- نماذج الاجتماعات (الشكل (اجتماعات بحضور الأشخاص، وافتراضية، ومختلطة داخل اللجان وفي ما بينها)، رفع التقارير)؛
- الجدول الزمني لاجتماعات الدستور الغذائي؛
- آليات العمل في فترة ما بين الدورات، مثل مجموعات العمل الإلكترونية وآليات العمل غير الرسمية الافتراضية الأخرى.

13. وسبق أن تم التطرّق إلى تجربة الانتقال إلى آليات العمل الافتراضية في وثائق أخرى[xi]، بينما يتم التركيز هنا على مواصلة المشاورات واستفادة الدروس من هذه التجربة ومن الخبرة الجاري اكتسابها في مجال العودة إلى الاجتماعات بالحضور الشخصي مع أبعاد افتراضية مختلفة.

IV. نماذج الاجتماعات

a). اختبار أشكال مختلفة من الاجتماعات

14. في السنوات الأربع الماضية، انتقل الدستور الغذائي من الاجتماعات بحضور الأشخاص فقط إلى الاجتماعات الافتراضية فقط ومن ثم إلى خليط من هذين الشكلين من الاجتماعات. ولقد كانت القفزة الأولى الكبيرة من الاجتماع بحضور الأشخاص إلى الاجتماع بصورة افتراضية مدهشة حيث إنها أدّت إلى عدد غير مسبوق في تسجيل المشاركات في اجتماعات الدستور الغذائي. وعند مراجعة الوضع على ضوء القيم الأساسية للدستور الغذائي، لوحظ أن أساليب العمل الافتراضية أتاحت الفرصة لمزيد من الأعضاء والمراقبين والوفود الأكبر حجماً للانضمام إلى الاجتماعات، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في تحقيق القيمة الرئيسية للدستور الغذائي المتمثلة في الشمول وأدّى إلى زيادة الشفافية من خلال ارتفاع عدد المشاركين.

15. ولكن وجب الاضطلاع بمزيد من العمل لضمان اتساق الاجتماعات الافتراضية مع القيمتين الرئيسيتين الأخريين المتمثلتين في بناء التوافق في الآراء والتعاون. وتبيّن أن متطلبات الاجتماعات الافتراضية للتوصل إلى توافق في الآراء حول القضايا المعقدة اختلفت عن متطلبات الاجتماعات وجهاً لوجه. ففي حالة الاجتماعات وجهاً لوجه، تؤدي "الاجتماعات غير الرسمية" (مثل مجموعات العمل المخصصة، أو مجموعات العمل التي تعمل في فترة ما بين الدورات لمعالجة قضايا محددة، أو المناقشات أثناء استراحة القهوة) دوراً هاماً. أما في الاجتماعات الافتراضية، فمن الممكن تهيئة آليات معادلة إلى حد ما، ولكن التجربة في الدستور الغذائي كانت متباينة حتى هذا التاريخ.

16. وفي الحالات التي تعقد فيها الاجتماعات بحضور الأشخاص من دون إمكانية المشاركة فيها بصورة افتراضية (أي من دون إمكانية القيام بمداخلة عن بُعد)، يمكن للممارسة التي تعممت الآن والمتمثلة في بث هذه الاجتماعات

على شبكة الإنترنت أن تساعد على توسيع نطاق وصول الأعضاء، وأن تدعم الشفافية في اجتماعات اللجان والقرارات المنبثقة عنها. ولقد دعم البث الشبكي للاجتماعات المنعقدة بحضور الأشخاص تشكيل "وفود مختلطة"، بحيث يحضر مندوب واحد أو عدد صغير من المندوبين عن عضو أو مراقب في مكان الاجتماع، فيما يتابع العدد الأكبر من الخبراء الفنيين أو في مجال السياسات في هذا الوفد المداولات في الوقت الحقيقي ويساهمون في المداخلات التي يجريها المندوبون في الاجتماع الحضوري. أما بالنسبة إلى الأعضاء أو المراقبين الذين ليس لديهم من يشارك شخصيًا في الاجتماعات، فإنه لا يمكنهم المشاركة في المناقشات. وكان هناك اقتراحات بأنه يجب أن يترافق الاستمرار في اتباع هذا النهج مع إمكانية توفير سبل أخرى للأشخاص المشاركين عن بُعد للتعبير عن آرائهم. **وهكذا، لا يمكن اعتبار البث الشبكي بديلاً حقيقياً للمشاركة الافتراضية. وينبغي أن تكون القيم الأساسية للدستور الغذائي هي خط الأساس المشترك لأساليب الاجتماع، والبعض يعتبر أن البث الشبكي لا يشكّل واحداً من أساليب الاجتماع وإنما هو بالأحرى أسلوب للمراقبة لا يهدف إلا إلى مراعاة الشفافية في أحسن الأحوال.** وتمثلت مسألة أخرى في أنه لا يتم الاعتراف بالأفراد الذين يتابعون اجتماعات الدستور الغذائي عن طريق البث الشبكي ذلك أنهم ليسوا مسجلين على قائمة المشاركين بما أنه لا يمكنهم المشاركة بشكل نشط في الاجتماع وليس هناك أي وسيلة يمكن من خلالها مراقبة ما إذا كانوا يتابعون المناقشات بالفعل أم لا. وفي حين أنه من المنطقي من منظور الاعتراف بالمشاركة أن تتوافر القدرة على المساهمة بالإضافة إلى الاستماع، إلا أن ذلك يطرح تحديات من حيث رصد قيمة البث الشبكي إذ لا تتوافر أي بيانات أخرى غير العدد الإجمالي للمشاهدات.

17. وكما في جميع أشكال الاجتماعات، تترتب على الاجتماعات الافتراضية تبعات على الموارد، حيث أشار العديد من الأمانات المضيفة إلى أن تكاليف هذه الاجتماعات مرتفعة، ولو أنها لا تتخطى تكاليف الاجتماعات بالحضور الشخصي، ذلك أنها تحتاج إلى إدخال مستوى مختلف جدًا من التكنولوجيا. ولقد طرح ذلك تحديات في ما يتعلّق بالجمع بين الشكلين الحضوري والافتراضي (الاجتماعات المختلطة). وبما أن البث الشبكي هو نظام يعمل باتجاه واحد ولا يسمح بورود مداخلات عن بُعد، فقد تم الإبلاغ عن أنه أقل كلفة وبالتالي أكثر قابلية للتطبيق بالنسبة إلى الأمانات المضيفة التي تكون مسؤولة من الناحية المالية عن اجتماعات الدستور الغذائي التي تستضيفها. وبالرغم من استخدام البث الشبكي في العديد من الاجتماعات التي عقدت مؤخرًا، فإنه لا يشكل بعد نهجًا مطبقًا بانتظام إذ تُستخدم أدوات مختلفة لتطبيقه ولأنه يشمل الأجهزة الفرعية ويفتقر إلى الاتساق من حيث توفير البث المباشر أو عند الطلب أو الاثنين معًا.

18. وكانت هناك بعض التجارب مع الاجتماعات المختلطة (التي تعرّف على أنها اجتماعات بالحضور الشخصي مع إمكانية القيام بمداخلة شفهية بصورة افتراضية وإن لم تكن جميع عمليات صنع القرار، مثل التصويت، متاحة للوفود الافتراضية)، مثل الدورة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية، والدورة الخامسة والأربعين للهيئة، والدورة السادسة عشرة للجنة تنسيق الدستور الغذائي في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادئ، والدورة السادسة والعشرين للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات. ولقد تعلّمنا من الخبرة المكتسبة حتى هذا التاريخ ما يلي:

- إنه من الصعب تحديد الكلفة الإضافية التي تنطوي عليها الاجتماعات المختلطة ذلك أنها تتوقف على عوامل عديدة مثل ما إذا كانت مرافق الاجتماع مجهّزة بالفعل أم لا بالتكنولوجيات اللازمة لعقد اجتماعات مختلطة.
- وهناك مخاوف تتعلّق بالإنصاف في مشاركة الوفود بصورة شخصية وافتراضية، بالرغم من أن عددًا من الوفود التي شاركت بصورة افتراضية في الاجتماعات المختلطة قد اعتبرت هذه المشاركة تجربة إيجابية وأفضل من عدم المشاركة بتاتًا. وبالنسبة إلى الأعضاء الذين أبدًا أو نادرًا ما تشكل المشاركة بالحضور الشخصي خيارًا بالنسبة إليهم، تبقى

المشاركة كوفد افتراضي أولوية عالية.

- وهناك حاجة إلى تقديم توجيهات واضحة بشأن الاجتماعات المختلطة ليتسنى تكوين فهم موحّد لطريقة عملها، بما في ذلك الفوارق بين مشاركة الوفود بصورة افتراضية وبالحضور الشخصي. وسيكون من المفيد تقديم توجيهات مشابهة لتلك التي قدمتها أمانة الدستور الغذائي في ما يتعلّق بالاجتماعات الافتراضية وإجراء تقييم على ضوء الإجراءات القائمة المنصوص عليها في دليل الإجراءات.
- وهناك انقسام إلى حد ما في دعم الاجتماعات المختلطة، حيث أشاد بها البعض فيما أشار البعض الآخر إلى أنها حدّت من فرصة مشاركتهم بصورة شخصية بما أنه غالبًا ما ينظر إلى خيار المشاركة الافتراضية على أنه وسيلة للاقتصاد في الموارد ما يحول دون السماح بسفرهم.

b). ***اختيار شكل الاجتماعات***

- هناك حاجة إلى المرونة عند النظر في شكل الاجتماعات مع إتاحة الفرصة للجمع بين فوائد الاجتماعات بحضور الأشخاص والاجتماعات الافتراضية تبعًا للجنة و/أو جدول الأعمال. ولكن، يمكن لوجود أشكال عديدة مختلفة من الاجتماعات أن يثير الإرباك وأن يطرح حتى تحديات لوجستية بالنسبة إلى الأمانات المضيفة، مثلًا عندما لا يكون من الواضح ما إذا كانت جميع الوفود المسجّلة تعتزم المشاركة بالحضور الشخصي أم لا. وبالتالي، فإنه من المهم توفير الوضوح بشأن الشكل والتوجيهات الإجرائية، حيثما يكون ذلك مناسبًا، إضافة إلى قدر معيّن من الاتساق في الشكل بين اللجان.

الجدول 1: لمحة عامة عن مواطن القوة ومواطن الضعف التي تنطوي عليها أشكال الاجتماعات المختلفة

الشكل	مواطن القوة	مواطن الضعف
بالحضور الشخصي فقط	من شأن التفاعلات وجهًا لوجه أن تسهّل التعاون والتفاعلات غير الرسمية، وتطوير الشبكات، وبناء العلاقات، وعقد الاجتماعات المخصصة، وبناء التوافق في الآراء. تكون وتيرة العمل أسرع – فيمكن تحقيق المزيد. يكون الجميع موجودين في المنطقة الزمنية نفسها، ولذلك يمكن العمل أيامًا كاملة. **تكون جميع أشكال اتخاذ القرار متاحة، بما فيها التصويت.**	تتوقف إمكانية الوصول على الموارد المتاحة وتقتصر على الأشخاص الذين يملكون الموارد اللازمة للسفر والذين يمكنهم تأمين وثائق السفر اللازمة في الوقت المناسب. **شمولية و**شفافية **محدودتان** بالنسبة إلى الأشخاص غير الحاضرين (تقرير الاجتماع). **بصمة الكربون.** **وجود قيود على موارد أمانات المضيفين و/أو الدستور الغذائي.**

اجتماعات افتراضية فقط	زيادة نطاق الشمول إذ يمكن لعدد أكبر من الأعضاء والمراقبين الوصول إلى الاجتماع. زيادة الشفافية ذلك أنه يمكن لجميع الأعضاء الوصول إلى الاجتماع. يمكن عقد الاجتماع حتى عندما تمنع العوامل الخارجية الاجتماع بحضور الأشخاص. بصمة الكربون أقل. الفعالية من حيث الكلفة/العبء المادي أقل على المندوبين. **يمكن تكييف مواعيد الاجتماعات لأغراض المشاركة الافتراضية (عدد محدود من الساعات في اليوم مثلاً).**	التحديات المتعلّقة بتفاوت المناطق الزمنية. محدودية الوقت المتاح للعمل خلال اليوم الواحد. عدم وجود فرصة للتفاعلات غير الرسمية. يتطلب إحراز التقدم وقتًا أطول وقد يلزم توزيع الاجتماع على عدد أكبر من الأيام. عدم توافر المرونة الكافية لتنظيم مجموعات العمل التي تعمل خلال الدورة. يصعب على المندوبين الانضمام والمشاركة بصورة افتراضية في الوقت نفسه الذي يقومون فيه بإنجاز ما يتوقع منهم من وظائف/مهام يومية في العمل. **حدوث عطل تكنولوجي على مستوى المشارك و/أو الاجماع.** **وجود قيود على موارد أمانات المضيفين و/أو الدستور الغذائي.**
بالحضور الشخصي مع بث شبكي	هي نفسها التي تتسم بها الاجتماعات بالحضور الشخصي ولكن مع زيادة طفيفة في الشفافية والشمول (من خلال السماح بالوفود المختلطة). زيادة في الشفافية بما أنه يمكن لجميع الأعضاء/المراقبين الوصول إلى المناقشات.	شمول محدود بما أن المشاركة بالحضور الشخصي تبقى مقتصرة على الأشخاص الذين يملكون الموارد اللازمة للسفر. يمكن للمشاكل المتعلّقة باختلاف المناطق الزمنية أن تجعل من الصعب متابعة الاجتماع مباشرة على شبكة الإنترنت. شفافية محدودة بما أنه لا يمكن متابعة المناقشات غير الرسمية. عدم تسجيل الأشخاص الذين يتابعون الاجتماع عبر البث الشبكي في قائمة المشاركين. **وجود قيود على موارد أمانات المضيفين و/أو الدستور الغذائي.**
بالحضور الشخصي مع إمكانية إجراء	زيادة الشمول حيث يمكن لجميع الأعضاء الوصول إلى الاجتماع. زيادة الشفافية حيث يمكن لجميع الأعضاء الوصول	صعوبة دمج المشاركة بالحضور الشخصي مع المشاركة الافتراضية. صعوبة مطابقة جودة التجربة الإلكترونية مع التجربة

مـــداخـــلات افتراضية	إلى الاجتماع. وهناك ســـهولة في إحراز التقدم، وإقامة الشبكات، وبناء التوافق في الآراء. يمكن للمندوبين أن يشاركوا حتى لو حالت مشاكل مفاجئة (إلغاء الرحلة، الطقس، غير ذلك) دون سفرهم.	بالحضور الشخصي (مثل المشاكل المتعلّقة باختلاف المناطق الزمنية). عدم توافر الفرصـــة للمشـــاركين بصـــورة افتراضـــية للمشاركة في المناقشات غير الرسمية. قد لا تحصـــل الوفود التي ترغب في المشـــاركة بصـــورة شخصية على التمويل اللازم للسفر إذا كانت أساليب الاجتماع تتيح المشاركة المختلطة. **حضـــور شـــخصـــي لم يكن متوقعا في تخطيط البلد المضيف.** **حدوث عطل تكنولوجي على مســـتوى المشـــارك و/أو الاجماع.** **وجود قيود على موارد أمـانات المضـــيفين و/أو الدستور الغذائي.**

- وعندما يتم اختيار شكل الاجتماع، يجب النظر في عدد من العوامل التي تشمل إمكانية الوصول والكلفة وطبيعة العمل وأولوياته. وفي الواقع، عند النظر في الأسلوب الذي سيعقد به اجتماع الدستور الغذائي، ينبغي على البلد المضيف وأمانة الدستور الغذائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إجراء تقييم متعدد الأوجه قد يحتاج إلى مراعاة الجوانب التالية بشكل خاص:

جدول أعمال الاجتماع وحالة العمل، مثل

- حجم جدول الأعمال
- أولوية بنود العمل أو طابعها العاجل
- حالة تقدم العمل والتوقعات المتعلّقة بالتقدم الذي يجب إحرازه (بما في ذلك إســـهامات رؤســـاء مجموعة العمل الإلكترونية)
- طبيعة العمل – هل ثمة بنود صعبة أو مثيرة للجدل يجب تناولها
- قابلية تكييف جدول الأعمال مع مختلف أشكال الاجتماعات – هل يجب معالجة جميع البنود

إمكانية الوصول، مثل

- المعلومات الواردة **مسبقاً** من أعضاء الدستور الغذائي بشأن ~~تعذّر~~ **اعتزامهم المشاركة** ~~مشاركتهم~~ في الاجتماعات المنعقدة بحضور الأشخاص
- المخاوف الأمنية (العالمية أو الإقليمية أو المحلية بما يتلاءم مع الاجتماع ذي الاهتمام)
- أي حالة طوارئ تعلنها الأمم المتحدة؛ ونطاق القيود على الســـفر أو التغيّرات/التغيّرات المتوقعة في القيود على

السفر

- الوصول إلى الاجتماعات الافتراضية – لقد تم تسليط الضوء على فوائد الاجتماعات بالحضور الشخصي، ولكن هذه الاجتماعات ليست، أو نادرًا ما تكون، خيارًا ممكنًا بالنسبة إلى بعض الأعضاء ويبقى خيار المشاركة كوفد افتراضي أولوية عالية بالنسبة إليهم
- المشاكل المتعلّقة باختلاف المناطق الزمنية والتي تواجهها الوفود الافتراضية – **وتتضمن القضايا التي يتعين النظر فيها** الإنصاف في المشاركة **الافتراضية في مقابل تحقيق الاستخدام الأمثل للحضور الشخصي للمندوبين)**

التكنولوجيا، مثل

- توافر التكنولوجيا اللازمة لمختلف أشكال الاجتماعات
- التكاليف التي تنطوي عليها مختلف الخيارات، والمخاطر والمنافع ذات الصلة
- تقديم الدعم الفني للمندوبين
- تعقيبات الأعضاء والمراقبين بشأن الإجراءات الشكلية المختلفة الخاصة بالاجتماعات

إدارة الاجتماعات، مثل

- إدارة الوقت في الاجتماعات الافتراضية
- دمج المشاركين بصورة افتراضية وبالحضور الشخصي في الاجتماعات المختلطة
- الحاجة إلى عقد مناقشات غير رسمية ومجموعات العمل التي تعمل خلال الدورات

19. وترتبط جميع هذه الاعتبارات بطريقة أو بأخرى بالقيم الأساسية للدستور الغذائي. ولقد أعطتنا تجربة الاجتماعات الافتراضية، والاجتماعات المختلطة بدرجة أقل، فكرة عن الطريقة التي يمكن فيها لمختلف أشكال الاجتماعات أن تؤثر على الامتثال للقيم الرئيسية. وتم وضع الجدول 2 ~~لتوفير لمحة عامة سريعة بشأن~~ **بوصفه وسيلة لإجراء تقييم سريع للمقارنة** بين أشكال الاجتماعات من حيث تحقيق القيم الأساسية للدستور الغذائي. ~~ويتمثل الهدف من ذلك~~ **ويمكن استخدامه** في توفير مقارنة نوعية نسبية بدلًا من مقارنة كاملة بين مختلف أشكال الاجتماعات. ~~ويستند التقييم المعروض هنا إلى التعقيبات المجمعة الواردة من خلال الدراسات الاستقصائية التي عقدت بعد الاجتماعات والمشاورات التي أجريت مع رؤساء اللجان والبلدان المضيفة ورؤساء مجموعات العمل الإلكترونية واللجنة الفرعية التابعة للجنة التنفيذية. ولكن، لو أجري~~ **ومن المرجح أن تختلف محصلة** هذا التقييم **تبعاً لما إذا كان يُنفذ** من منظور بلد واحد أو مجموعة واحدة من البلدان أو مندوب واحد أو أمانة بلد مضيف واحد، ~~كانت لتظهر صورة مختلفة ذلك أنه يمكن استخدام بيانات قاطعة أكثر عند تطبيق التقييم على مجموعة محدودة~~. ويمكن أن يشكل ذلك نقطة انطلاق لصنع القرارات ~~بشأن شكل اجتماعات الدستور الغذائي وأن يكون أداة محتملة تساعد على صنع القرارات~~ المتعلقة بالجلسات الفردية للدستور الغذائي مع مراعاة جوانب أخرى مثل جدول الأعمال، والطابع العاجل للعمل، ومدى تعقيد القضايا، وغيرها.

الجدول 2: أشكال الاجتماعات والقيم الأساسية للدستور الغذائي

الشكل	الشمول	التعاون	بناء التوافق في الآراء	الشفافية	

بالحضور الشخصي فقط					
اجتماعات افتراضية فقط					
بالحضور الشخصي مع بث شبكي					
بالحضور الشخصي مع إمكانية إجراء مداخلات افتراضية					

– يؤثر شكل الاجتماع بطريقة سلبية على الامتثال للقيمة الرئيسية مقارنة بأشكال الاجتماعات الأخرى

+ يؤثر شكل الاجتماع بطريقة إيجابية على الامتثال للقيمة الرئيسية مقارنة بأشكال الاجتماعات الأخرى

+/– يمكن أن يكون لشكل الاجتماع تأثير إيجابي أو سلبي أو معدوم على الامتثال للقيمة الرئيسية مقارنة بأشكال الاجتماعات الأخرى

20. وتشكل الموارد والإمكانية العملية جزءًا أساسيًا أيضًا من المعادلة عند اتخاذ القرارات بشأن شكل الاجتماعات. ومن الواضح جدًا في هذه الحالة أن التقييم سيتباين تبعًا للدور الذي تتم تأديته في الاجتماع. وسيكون من الصعب جدًا استكمال هذا التقييم **ذلك** من منظور عالمي ولكن يمكن ~~لذلك~~ **للجدول 3** أن يسهل التقييمات الخاصة باللجان الفردية.

الجدول 3: انعكاسات مختلف أشكال الاجتماعات على الموارد

الشكل	**الانعكاسات على الموارد بالنسبة إلى الأمانات المضيفة**	**الانعكاسات على الموارد بالنسبة إلى المندوبين**	**الانعكاسات على الموارد بالنسبة إلى أمانة الدستور الغذائي**
بالحضور الشخصي فقط			
اجتماعات افتراضية فقط			
بالحضور الشخصي مع بث شبكي			
بالحضور الشخصي مع إمكانية إجراء مداخلات افتراضية			

V. شكل التقرير واعتماده

a) شكل التقرير

21. تتيح الاجتماعات الافتراضية إمكانية تسجيل وقائع الاجتماعات والحصول على تسجيل صوتي أو محضر شبه حرفي للجلسة. ولقد تمثل الاستخدام الأساسي للتسجيلات حتى هذا التاريخ في المساعدة على إعداد التقرير، ولم يتم تقاسم هذه التسجيلات أو المحاضر على نطاق واسع. وتمثّل أحد الأسئلة التي طرحت عند إعداد هذه الوثيقة في ما إذا كان الهيكل الحالي للتقرير مفيدًا أو قد يشكل التقرير الحرفي المقترن بتقرير مقتضب قائم على القرارات المتخذة خيارًا ممكنًا. وكان الرأي السائد هو المحافظة على البنية الحالية مع التشديد بشكل خاص على وضع قائمة بالقرارات مدعومة

بموجز واضح لما أدّى إلى اتخاذها. بالتالي، يتمثل الاستخدام الرئيسي للأدوات الجديدة في هذه المرحلة في تسهيل إعداد التقرير فيما يمكن المحافظة على النهج الحالي مع بذل الجهود لمواصلة تحسينه ضمن إطار هذه البنية.

b) **اعتماد التقرير**

22. لقد شكّل اعتماد التقرير بالحضور الشخصي الممارسة المتبعة في الاجتماعات الحضورية منذ أن تأسس الدستور الغذائي. فهو يسمح للمشاركين بالمغادرة وبحوزتهم تقرير متفق عليه يتضمن نتائج الدورة، وهو ما يعطي شعورًا بالإنجاز ويسمح للمندوبين بالانتقال إلى أنشطة أخرى. ولكنّ يشكل ذلك أمرًا مرهقًا للدستور الغذائي والأمانات المضيفة والمترجمين التحريريين وكذلك للمندوبين لأنه يحد من الوقت المتاح للأعضاء لاستعراض التقرير.

23. وسلّطت الأدوات الافتراضية المستخدمة بنشاط خلال جائحة كوفيد-19 الضوء على وجود طرق أخرى لاعتماد التقارير، يتمثل أحدها في اعتماد التقارير بالوسائل الافتراضية بعد عقد الاجتماعات بالحضور الشخصي أو الاجتماعات المختلطة. وكان اعتماد التقارير بالوسائل الافتراضية بعد مرور أكثر من يومين على انتهاء الجلسة العامة سائدًا في الاجتماعات الافتراضية للدستور الغذائي، واستخدمته بعض اللجان التي عقدت اجتماعات بالحضور الشخصي. وفي هذه الحالة، يتسنى المزيد من الوقت لأمانة الدستور الغذائي من أجل صياغة التقرير وللمترجمين التحريريين من أجل ترجمته، الأمر الذي يمكنه أن يقلل تكاليف الترجمة التحريرية. ويمكن لتحديد موعد اعتماد التقرير بالوسائل الافتراضية بعد مرور بضعة أيام على انتهاء الجلسة أن يقلل نفقات السفر وأن يتيح المزيد من الوقت للوفود من أجل استعراض التقرير والنظر فيه. ويعني ذلك أيضًا استئجار قاعات الاجتماع لعدد أقل من الأيام، الأمر الذي يمكنه أن يحقق الوفورات للأمانات المضيفة. وتشمل المنافع الأخرى التي يعود بها اعتماد التقارير بالوسائل الافتراضية، إحداث التغييرات في النصوص على الشاشة، الأمر الذي تسهل متابعته، وقدرة المندوبين على كتابة اقتراحاتهم في الصفحة الخاصة بالدردشة.

24. ولقد تم الإعراب عن بعض الجوانب السلبية أيضًا. وهي تشمل صعوبة الانضمام إلى عملية اعتماد التقارير بالوسائل الافتراضية بشكل فعال من مناطق زمنية مختلفة، وإطالة الجلسة التي قد تطرح تحديات من حيث الالتزام بالوقت وتولّد شعورًا بعدم الإنجاز عند مغادرة الاجتماع بالحضور الشخصي، والنقص في المشاركة، وإمكانية أن يكون من الأصعب التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التقرير في وقت لاحق، الأمر الذي يؤدي إلى تمديد فترة الاعتماد، كما وردت تعقيبات عامة بشأن وجوب أن يكون شكل اعتماد التقرير هو نفسه مثل شكل الاجتماع. ولقد أشارت بعض الأمانات المضيفة إلى أن ذلك قد يؤدي أيضًا إلى زيادة التكاليف المترتبة عليها ذلك أنها تحتاج إلى قاعة مزودة بالمعدات التقنية الملائمة لعقد الجلسة.

25. وتشير المشاورات التي عقدت حتى تاريخه إلى أنه يفضّل بشكل عام اعتماد التقرير بالشكل نفسه الذي تعقد فيه المناقشات العامة. ولكن، هذه أداة أخرى يمكن النظر فيها عند تخطيط الاجتماعات حيث إنها تسمح بتخصيص المزيد من الوقت للمناقشات القيّمة بالحضور الشخصي وقد تم استخدامها بنجاح في عدّة اجتماعات عقدت حديثًا مثل الدورة الثالثة والخمسين للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية، والدورة السادسة عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية، والدورة الثانية والأربعين للجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل وأخذ العيّنات.

VI. تقييم عقد الاجتماعات

26. ينبغي تقييم الانعقاد الكفؤ والفعال لاجتماعات الدستور الغذائي بصورة منتظمة ليتسنى إحداث تحسينات متواصلة في نموذج الاجتماعات.

27. وتُعد الدراسات الاستقصائية عن درجة الرضا التي تجرى بعد الجلسات، الأداة الأكثر استخدامًا في الوقت الحاضر.

ويجري العمل على تكييف هذه الدراسات الاستقصائية في ظل تطوّر أساليب العمل (مثل استخدام الأساليب المختلطة) للحصول على تعقيبات بشأن سلسلة من الأبعاد المتعلقة بتنفيذ اجتماعات الدستور الغذائي. ويشكل حضور اجتماعات الدستور الغذائي بعدًا آخرًا يجب النظر فيه عند تقييم عملية عقد الاجتماعات. ولقد نظرت التقييمات التي أجريت سابقًا، بما في ذلك من خلال إطار رصد الخطة الاستراتيجية، في حضور الاجتماعات قبل الجائحة وبعدها. وهناك حاجة إلى مواصلة بذل الجهود لرصد هذا الجانب من خلال الدراسات الاستقصائية عن درجة الرضا التي تجرى بعد الجلسات وإطار رصد الخطة الاستراتيجية. وتشمل الأبعاد التي يجب رصدها:

- عدد المشاركين (التسجيلات) بشكل حضوري وافتراضي في الاجتماع:
- عدد الأعضاء والمراقبين المشاركين في لجان الدستور الغذائي (بحضور الأشخاص وبشكل افتراضي)
- وعدد البلدان الأعضاء التي قامت بالرد على الرسائل الدورية في فترة السنتين (سيتم احتساب عضو إذا قام بالرد على رسالتين دوريتين على الأقل خلال فترة السنتين)
- وعدد البلدان الأعضاء التي شاركت في مجموعات العمل الإلكترونية خلال فترة السنتين (تعرّف المشاركة على أنها التسجيل في ما لا يقل عن مجموعة عمل إلكترونية واحدة خلال فترة السنتين)

ونسبة الدعوات الرسمية ووثائق الاجتماعات الموزّعة في الوقت المناسب، بما يتوافق مع دليل إجراءات الدستور الغذائي أو الأطر الزمنية التي تحدّدها اللجان.

- ومستوى الرضا عن كفاءة الاجتماعات ودور الرؤساء والبلدان المضيفة وأمانات الدستور الغذائي

28. ويتم جمع معظم هذه المعلومات بالفعل في إطار رصد تنفيذ الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي، وبالتالي يمكن استخدام نتائج عملية الرصد هذه لتوجيه جهود التحسين المستمر.

VII. مواعيد الاجتماعات

a) تحديد مواعيد الاجتماعات بصورة مسبقة

29. من شأن تحديد مواعيد الاجتماعات بصورة مسبقة أن يكفل إمكانية التنبؤ من أجل دعم تخصيص الموارد في الوقت المناسب من جانب أمانات البلدان المضيفة، والتخطيط من جانب الأعضاء والمراقبين المشاركين في الاجتماعات. ولقد أعيد تأكيد ذلك في جميع جولات المشاورات. وتسمح الجدولة الملائمة للاجتماعات بإعداد خطط العمل المناسبة من جانب الحكومة المضيفة ورؤساء/قادة مجموعات العمل الإلكترونية. ويتم عادة تخطيط عمل اللجان وفقًا لجدول مواعيد هيئة الدستور الغذائي، ويتمحور عمل مجموعات العمل الإلكترونية كافة حول الاجتماع التالي للجان. ويوفر ذلك مؤشرًا على الأطر الزمنية أو "المهل الزمنية"، الأمر الذي يسهل إحراز التقدم في عمل الدستور الغذائي بشكل فعال.

30. ولقد أحدثت الجائحة اختلالات في الجدول الزمني لاجتماعات الدستور الغذائي، بما في ذلك الهيئة، وتشكل إعادة تحديد جدول زمني مستقر في حين لا تزال اللجان تعمل على العودة إلى جداول أعمال كاملة، أمرًا صعبًا.

31. ولقد عقدت أمانة الدستور الغذائي اجتماعات مع جميع أمانات البلدان المضيفة والرؤساء بهدف وضع الجداول الزمنية لاجتماعات الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي لفترة سنتين واحدة أو اثنتين. وتناولت المناقشات أيضًا ما إذا كان يجب الانتقال إلى نهج قائم أكثر على الاحتياجات لعقد الجلسة العامة وفقًا للتقدم المحرز في العمل، أو إذا كان من الأهم ضمان الوضوح في الجدول الزمني لجميع اللجان ومن ثم تكييف طول الاجتماع وشكله وفقًا لجدول الأعمال.

b) النهج القائم على الاحتياجات لتحديد مواعيد الاجتماعات

32. لقد تم النظر في اتباع نهج لجدولة الاجتماعات على أساس الاحتياجات، بما يتيح الاستفادة على أفضل وجه من الوقت في جدول اجتماعات الدستور الغذائي، مع تمكين البلدان المضيفة من وضع الميزانية والتخطيط بفعالية. ويقصد بعبارة "على أساس الاحتياجات" أنه تتم جدولة الاجتماعات عندما يكون هناك كم كافٍ من العمل الذي يجب الاضطلاع به.

33. ويجب تحديد المعايير التي سيتم استخدامها عند تطبيق النهج القائم على الاحتياجات في جدولة الاجتماعات، تحديدًا واضحًا مع الإقرار بالعوامل الكمية والنوعية التي تؤثر على ديناميكيات الاجتماعات. وتشمل بعض العناصر التي تؤثر على ديناميكيات الاجتماعات: حجم العمل؛ ومستوى الأولوية وتعقيد العمل؛ والتحديات المرتقبة في مجال التوصل إلى توافق في الآراء؛ وما إذا كان من الممكن إنجاز العمل خلال اجتماع يدوم خمسة أيام في العادة؛ وما إذا كان يجب تمديد الاجتماع (إلى سبعة أيام مثلًا) أو تقصيره (إلى 3 أيام مثلًا من خلال اعتماد التقرير بالوسائل الافتراضية بعد انتهاء الجلسة العامة بالحضور الشخصي)؛ وفقدان إمكانية التنبؤ في ما يتعلّق بتاريخ الاجتماع المقبل، الأمر الذي يؤثر بالتالي على التخطيط ووضع الميزانية.

34. وقد يعود اتباع النهج القائم على الاحتياجات في تحديد مواعيد الاجتماعات بالمنفعة على إنجاز عمل اللجان التي تكون مثقلة بالعمل والتي يمكنها أن تستفيد من جلسات استثنائية يخطط لها وفقًا لاحتياجاتها، مع إمكانية عقد هذه الجلسات بصورة افتراضية. ويمكن أن تركز هذه الجلسات الاستثنائية على بند محدد من جدول الأعمال لم يكن من الممكن تغطيته بشكل ملائم خلال الجلسة العادية أو يجب إحراز تقدم أسرع فيه بسبب أولويته العالية أو طابعه العاجل.

35. ولكن يمكن أن يتسبب النهج القائم على الاحتياجات بفقدان الزخم عندما يطبق على اللجان التي لديها بنود عمل أقل، ذلك أنه يمكن لمرور وقت طويل بين الجلسات أن يعطّل ديناميكيات عمل هذه اللجان. وقد يعيق ذلك ظهور أفكار جديدة في المدى الطويل وإطلاق أعمال جديدة كان من الممكن أن تكون مفيدة، ولو أنه يمكن التخفيف من وطأة ذلك إلى حد ما من خلال اتباع نُهج الاجتماعات الافتراضية.

36. ويمكن أن ينطبق النظر في جدولة اجتماعات الدستور الغذائي عندما يكون هناك كم كافٍ من العمل، على اللجان التي تكون فيها الأعمال الجارية محدودة أو التي يكون فيها مقترحات عمل جديدة قليلة أو التي يعتبر الأعضاء أنها تتمتع بأولوية أقل، كما يتضح من المشاركة في مجموعات العمل والدورات السابقة. ولكن يجب النظر في خيارات تقصير أو إطالة مدة اجتماعات لجان الدستور الغذائي بالتوازي مع شكل الاجتماع الذي يكون أقل عبئًا على المشاركين. كما يمكن للتناوب بين الاجتماعات الافتراضية وبحضور الأشخاص أن يوفّر في الموارد على الجميع.

37. وفي ما يتعلّق بالإشعار باجتماعات الدستور الغذائي، وبغض النظر عن شكل الاجتماع، فإنه لا يجب في الوضع الأمثل أن يكون هناك اختلاف في توقيت الإشعار المسبق باجتماعات الدستور الغذائي. فيستحسن تقديم الإشعار المسبق قبل اثني عشر شهرًا على الأقل للسماح للأعضاء بإدراج ترتيبات السفر اللازمة في ميزانياتهم. ويجب الإبقاء على القواعد الحالية المنصوص عليها في دليل الإجراءات لأنها تتعلّق بالدعوات غير الرسمية إلى أي اجتماع من اجتماعات اللجان بغض النظر عن شكلها وبتقديم وثائق العمل قبل وقت كافٍ من انعقاد دورات اللجان.

VII. آليات العمل بين الدورات، مثل مجموعات العمل الإلكترونية وآليات العمل الافتراضية الأخرى غير الرسمية والسابقة للاجتماعات

a) الدور المهم الذي تؤديه مجموعات العمل في الدستور الغذائي

38. اكتسبت مجموعات العمل الإلكترونية وآليات العمل الأخرى السابقة للاجتماعات مكانة بارزة بوصفها محركات رئيسية

لعمل الدستور الغذائي في مجال وضع المواصفات. كما أنها أدّت دورًا مهمًا في تقدم العمل عندما لم يكن من الممكن عقد جلسات الدستور الغذائي في الأيام الأولى من الجائحة، الأمر الذي قلل من تأثير الأزمة على عملية وضع المواصفات.

39. ولمجموعات العمل التابعة للدستور الغذائي اختصاصات محددة تهدف إلى وضع نصوص ملائمة لصنع القرارات من جانب اللجان والهيئة بما يتسق مع الخطوط التوجيهية بشأن مجموعات العمل الواردة في دليل الإجراءات. ويقوم هذا التوقع على أهمية الوضوح عند تحديد نطاق العمل، والشكل، والقضايا الرئيسية التي يجب معالجتها. وخلال جائحة كوفيد-19، عقدت مجموعات العمل مداولات بالوسائل الافتراضية، ومن المتوقع أن تستمر هذه الممارسة حسب ما يراه رؤساء مجموعات العمل والأمانة مناسبًا ورهنًا بتوافر الموارد.

40. ولقد وفرت مجموعات العمل محفلًا مؤاتيًا للنهوض بالعمل وبناء التوافق في الآراء، إذ يناقش أعضاء المجموعات القضايا بصورة نشطة ويتوصلون في الكثير من الأحيان إلى اتفاق بشأن التوصيات، مع إثارة القضايا التي تم تحديدها وإحالتها إلى اللجنة الكاملة لمزيد من النقاش. ويمكن تسهيل عملية بناء التوافق في الآراء من خلال مجموعات العمل عبر وضع جدول زمني يمكن التنبؤ به لاجتماعات اللجان؛ وعقد اجتماعات مجموعات العمل الافتراضية بين دورات اللجان واجتماعات مجموعات العمل المادية قبل اجتماعات اللجان.

41. ويمكن لاجتماعات اللجان المنتظمة بالحضور الشخصي أن تشكل أرضية جيدة لمجموعات العمل بما أنها تتيح الفرصة للأعضاء لبناء شبكات جديدة وتجديد الشبكات السابقة، الأمر الذي يعزز المشاركة والحماس للعمل بصورة افتراضية في مجموعات العمل. ولقد أشار بعض رؤساء مجموعات العمل الإلكترونية إلى التحدي الماثل في المحافظة على المشاركة النشطة في مجموعات العمل الإلكترونية في ظل تمديد الفترة الفاصلة بين الاجتماعات التي تعقد وجهًا لوجه.

42. ولمواصلة تعزيز كفاءة مجموعات العمل، يلزم تقديم الدعم اللوجستي/الإداري وتسهيل عمل مجموعات العمل بلغات متعددة.

43. ويصعب على العديد من أعضاء الدستور الغذائي المشاركة في كل واحدة من مجموعات العمل بسبب عددها الكبير (47 مجموعة عند انتهاء الدورة الرابعة والثمانين للجنة التنفيذية). ونتيجة لذلك، يمكن تقديم المقترحات في مجموعات العمل من دون النظر على نحو كامل في تأثيرها العالمي، ويمكن للقضايا التي كان من الممكن معالجتها في مجموعات العمل لو توافرت للأعضاء الموارد اللازمة للمشاركة في هذه المجموعات أن تطرح على مستوى اللجان أو الهيئة. ويمكن لاتباع نهج يجعل مشاركة أعضاء الدستور الغذائي في مجموعات العمل احتمالًا أكثر واقعية أن يحسن النتائج وأن يحافظ في الوقت نفسه على الاتساق مع القيم الأساسية للدستور الغذائي.

b) قضايا/أفكار لإجراء التحسينات

44. بالإضافة إلى عدم قدرة الأعضاء على المشاركة في كل واحدة من مجموعات العمل، أشارت التعقيبات إلى أن المتغيّرات الثلاثة الأهم التي يجب النظر فيها عند تسهيل مجموعات العمل هي المنبر وفروق التوقيت واللغة. ولقد قلّت أهمية اللغات مع توافر الشروحات النصية، ولكن ليس هناك حل لمشكلة مجموعات العمل المتعددة اللغات في الأجل القصير. أما في الأجل الطويل، فقد اقتُرح وضع ترتيب لتقاسم التكاليف بين البلد المضيف لمجموعة العمل، والبلد المضيف للجنة، وأمانة الدستور الغذائي في روما، إلا أنه من المحتمل أن تؤدي زيادة التكاليف المترتبة على الأمانات المضيفة أو رؤساء مجموعات العمل إلى تقليص قدرة البلدان الأعضاء على ترؤس مجموعات العمل أو المشاركة في ترؤسها في المستقبل.

45. وتماشيًا مع القيم الأساسية والخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي، ينبغي على اللجنة التنفيذية أن تستكشف الطرق الكفيلة بإشراك المزيد من الأعضاء في قيادة مجموعات العمل ذلك أن عبء العمل المرتبط حاليًا بقيادة هذه المجموعات يقع

بشكل غير متناسب على عدد محدود من البلدان. ويمكن استكمال ذلك بموافقة كل لجنة على عدد موصى به من مجموعات العمل التي يمكن أن تكون نشطة في أي وقت من الأوقات ولديها خطط عمل متوائمة جيدًا وتسمح لعدد أكبر من أعضاء الدستور الغذائي بالمشاركة في العمل.

46. وبما أنه تم الاعتراف بأن رؤساء مجموعات العمل قد لا يتمتعون بالخبرة اللازمة لتأدية هذا الدور، فإنه من المفيد تقديم توجيهات بشأن أفضل الممارسات في مجال الرئاسة، بما في ذلك كيفية الاضطلاع بعملية التوثيق والنظر في التعليقات. وتعمل أمانة الدستور الغذائي بالفعل على إعداد دليل عملي لرؤساء مجموعات العمل يشبه دليل الرئيس ويمكنه أن يلبي هذه الحاجة ويكون مفيدًا في تشجيع المندوبين على تولي أدوارٍ قيادية. وسيشكل إعداد دليل للمندوبين أداة هامة يمكن أن يستخدمها جميع المشاركين في الدستور الغذائي.

47. وعندما تنجز مجموعات العمل الإلكترونية عملها، يتم توزيع مسودة النص المقترح للحصول على التعليقات باستخدام نظام التعليقات الإلكتروني الخاص بالدستور الغذائي. ومن الممكن أن يتم تطوير هذه الخطوة أكثر من ناحية الانفتاح والشفافية، والبناء فيها على الجهود التي تبذلها مجموعات العمل الإلكترونية. ويمكن أن ينظر الدستور الغذائي في إدخال التغييرات على النظم الإلكترونية القائمة، مثلًا من خلال السماح للأعضاء برؤية تعليقات بعضهم البعض في نظام التعليقات الإلكتروني خلال فترة التعليق من أجل تعزيز الشفافية وبناء التوافق في الآراء ودعمهما.

المرفق الثالث

باللغة الأصلية فقط‡

Model for future Codex work

(Reproduction of section 5.2 from CX/EXEC 23/84/3)

Considering the experiences of recent years, it is recommended that:

- Future meeting formats provide flexible approaches balancing in-person and virtual participation and taking into account the Codex core values and consideration of key issues identified in this document. Appropriate guidance on meeting formats and their implications for hosts, chairs and delegates will be important to ensure consistency and clarity.
- Virtual technology has contributed greatly to enhance access to Codex meetings by Members and Observers. This opens opportunities for Codex to raise the profile of Codex within competent authorities and national committees; enable better succession planning; and enhance electronic working groups, which could include virtual meetings in the EWG work plan developed by EWG chairs and co-chairs.
- The feasibility of procuring a technical platform that could be used across all subsidiary bodies to webcast committee meetings, reducing costs for host country secretariats and ensuring a consistent participant experience be considered.
- The virtual format and webcast of physical meetings be used, in addition to existing FAO and WHO training courses, to provide training opportunities for delegates to better understand their role, the Codex Procedural Manual and the conduct of meetings, how to intervene, what to take into account when developing positions and interventions, how to develop written positions and to take written positions of others into account, and how to work effectively in various formats. Such training can help build knowledge and capacity for effective participation, as well as contribute to the success of meetings in various formats.
- Medium-term scheduling be implemented noting the need to balance innovation with predictability when seeking to optimize the planning process. This should aim to facilitate planning by all parties involved noting that this equally requires the timely collaboration of all parties while retaining the option to apply the needs-based approach to provide, for example, an opportunity to advance specific issues of high priority.
- The criticality of intersessional work to the functioning of Codex be fully recognized with its benefits and limitations. Benefits include advancing work quicker between sessions and providing time for in-depth discussions and consensus building. Limitations include the resource-intensive nature for all involved due to the number of working groups and challenges for participation due to no or limited language support. To begin to address some of the challenges associated with intersessional work and particularly EWGs it is recommended that:
    - Committees consider the resources of Members when establishing new working groups, prioritize schedules of work, and limit the number of WGs to allow for more Members to participate actively in the work.
    - The handbook for WG chairs and participants under development be shared widely and effectively.
    - Work to review and harmonize the guidelines for EWG and PWG to one “Guidelines for Codex Working Groups” in the Procedural Manual be considered and if needed assigned to CCGP.
    - Efforts be made to identify resources for multilingual translation of WG documents and deliberations, For the present, we will continue to be dependent on host WG chairs and co-chairs to undertake these expenses when multilingual working groups are established.
- The Codex Secretariat should also examine global best practices with regard to capturing debates, deliberations and conclusions taking into account the evolution of technology.
- The Codex Secretariat as appropriate and possible (resources) re-start the practice of bringing

‡مأخوذ من القسم 5-2 من الوثيقة CX/EXEC 23/84/3. وترد نسخ اللغات الأخرى على الصفحة الشبكية للدورة الرابعة والثمانين للجنة التنفيذية هنا.

forward proposals that could improve Codex work management practices and systems such as was done in the past e.g., on EWGs to help address Goal 5 in the Codex Strategic Plan.

(i) الوثيقة EXEC/79 CRD/01
(ii) الوثيقة REP21/EXEC1
(iii) الوثيقة CX/EXEC 21/80/3
(iv) الوثيقة REP21/EXEC2
(v) الوثيقة CX/EXEC 21/81/4
(vi) الفقرة 85 من الوثيقة REP21/EXEC2
(vii) الوثيقة CX/EXEC 22/83/5
(viii) الوثيقة CX/EXEC 22/82/5
(ix) الوثيقة CX/EXEC 21/81/4
(x) دليل الإجراءات، الطبعة الثامنة والعشرون
(xi) الوثيقة CX/EXEC 21/80/3